### بلغ عددها 58 مدرسة موزعة على الدوائر الانتخابية الثلاث

# الوتيد طالبت بتجهيز لجان الانتخابات التكميلية بجميع متطلباتها

مريم الوتيد

اكدت وكيل وزارة التربية مريم الوتيد على ضرورة توفير متطلبات لجان الانتخابات بالمدارس التي تم اختيارها كمقار انتخابية لانتخابات مجلس الأمة التكميلية 2014 المقررة في 26 من يونيو الجاري ، والبالغ عددها 58 مدرسة موزعة على الدوائر الانتخابية بالإضافة إلى 3 لجان رئيسة لفرز الأصوات ، داعية إلى بذل الجهود لاستكمال الاستعدادات التي تكفل سير عملية الاختبارات النهائية للعام الدراسي 2014/2013 وفق أجواء مناسبة ومريحة للطلاب ، وإتمام العملية الانتخابية على أكمل وجه. وأشارت الوتيد في الاجتماع الذي عقدته بحضور الوكيل المساعد للتعليم العام الدكتور خالد الرشيد والوكيل المساعد للتخطيط والمنشآت م.يسرى القحطاني والوكيل المساعد للشؤون المالية قهد القبيص ومدير إدارة التنسيق رومي الهزاع ، ومدراء المدارس التي تم اختيارها كمقار انتخابية لانتخابات مجلس الأمة التكميلية وعدد من مراقبي الشؤون الهندسية في إدارات عموم المناطق التعليمية .. إلى ضرورة توفير أجواء مناسبة لفترة الاختبارات النهائية للطلاب لافتة إلى أنه سيتم عقب الانتهاء من عملية الاختبارات تسليم المدارس للجهات المعنية بعملية الانتخابات داعية إلى الاستكمال البيانات والاستعدادات الخاصة بالمدارس لعملية الانتخاب. والمحافظة على الأثاث والأجهزة التي سيتم توفيرها خلال عملية الاقتراع.

وأكدت الوتيد خلال الاجتماع على حرص وزارة التربية على سير الاختبارات وإتمام العملية الانتخابية على أكمل وجه من منطلق واجب الوزارة الوطني وحرصها على أبنائها الطلاب ، وذلك من خلال تقديم الإرشادات المطلوبة والاستماع إلى مدراء المدارس بحضور الوكلاء المساعدين

ومن جانبه دعا الوكيل المساعد للشؤون المالية قهد القبيص إلى المحافظة على جميع الأجهزة والأثاث الذي سيتم توفيره في المدارس التي تم اختيارها كمقار لانتخابات مجلس الأمة التكميلية ، لافتا إلى أنه سيتم توفير عمال النظافة مع إصدار بطاقات أمنية للعاملين منهم خلال فترة الانتخابات مؤكدا على حرص وزارة التربية على إتمام سير العملية الانتخابية وفق أجواء ملائمة وتجهيز المدارس بكل مستلزمات اليوم الانتخابي. وقدم القبيص بعض التوجيهات والإرشادات لمدراء المدارس للاستعداد لفترة الانتخابات. بعد إتمام عملية الاختبارات النهائية للطلاب ، والمتعلقة باستلام الأثاث وتسليم عقب انتهاء الانتخابات والعاملين خلال هذه الفترة.

عقب ذلك تم الاستماع إلى بعض الاستفسارات المقدمة من مدراء المدارس والرد عليها من قبل قياديي الوزارة

# الشراح: يجب إعطاء المرأة الكويتية حقوقها كما نص عليها الدستور الكويتي

نجم الشراح

اكد مرشح الدائرة الثالثة المحامي نجم الشراح على اهمية إعطاء المرأة لحقوقها كاملة غير منقوصة، لكي نعبر للعالم عن حضارتنا ورقينا، فالمرأة هي امنا واختنا التي كافحت لكي يصل الكويت لما هو عليه، فيجب أن نكافئها بإعطائها حقوقها كاملة غير منقوصة وفق الدستور الذي نص على ذلك صراحة. لافتا. إلى دور المرأة في الحياة السياسية وخاصة في هذه الأوقات العصيبة التي نحتاج فيها لمشاركة المرأة في هذا العرس الديموقراطي لما يدور حولنا من أحداث إقليمية يجب تجنيبها والنأي بنفسنا بعيدا عنها، واصفا المرأة الكويتية بالمتعلمة الواعية المثقفة.

واضاف الشراح أن من واجبنا حماية حقوق المرأة، منطرقا لأبناء المرأة الكويتية، وحقهم في نيل حقوقهم كاملة، معتبرا المرأة وما حققته من إنجازات ومعطيات للكويت على مستوى المجلس والعمل والإنجاز بكافة حقيقية وأما مخلصة وربة بيت ناجحة، مؤكدا انه سيقف وقفة قانونية بدافع عن حقوقها حتى تنالها غير منقوصة

وعبر الشراح عن استيائه من عدم نيل المرأة لحقوقها على المستوى الوطني والاجتماعي فعلى الرغم من إقرار الحكومة لقانون المرأة إلا انه جاء ناقصا مما يقلل من قاعليته ورضا المرأة عنه، معتبرا أن عدم إعطاء المرأة حقوقها كاملة يعتبر خرق صريح لمواد الدستور، مؤكدا أن الدستور قد نص صراحة على مساواة المرأة الكويتية بالرجل. في التعليم والصحة والسكن والتوظيف والزواج والمعاملة والمنح والزيادات. وغير ذلك. موضحا أن هذا الحق هو حق أصيل للمرأة يجب ألا تطالب به بل على العكس يجب تلبية متطلباتها على أتم وجه لكي نعبر لها عن امتناننا منها لخوضها غمار الحياة بكل تقلباتها والوقوف معنا يدا بيد في المحن والشدائد.

### طالب بإنشاء لجنة برلمانية تتابع إنجاز المشاريع التنموية

# الخلفان: أما آن الآوان لتحقيق الرغبة السامية بتحويل الكويت إلى المركز مالي؟

عبد الواحد الخلفان

اكد مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية لمجلس الامة د. عبد الواحد الخلفان على ضرورة ترجمة رغبة سمو امير البلاد بتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري من خلال العمل على سن برامج تنفيذية واقعية في ظل توافر الموارد المالية والامكانيات، والفوائض الحالية لتحقيق هذه الرغبة السامية مشيرا الى اننا منذ عام 2006 ونسمع عن سعي الحكومة واجهزتها لتحقيق هذه الرغبة ولكن حتى الآن لم نرى اي شيء فعلي على ارض الواقع متسائلا. أما آن الآوان لتحقيق هذه الرغبة السامية. طالما كل الامكانات متاحة لنا. الآن ؟

واشار د. الخلفان في تصريح صحافي ان هناك جملة من العوامل التي ادت الى تأخرنا عن الركب وعن نهضة جيراننا اهمها غياب التخطيط السليم. وعدم وجود. الارادة الحقيقية لتحقيق النهضة. للبلاد لافتا الى. ان من اهم عوامل تحويل الكويت لمركز تجاري ومالي جعل الكويت بمثابه بوابة اقتصادية لحركة التجارة الدولية باستغلال موقعها الاستراتيجي. والاعتماد على الصناعة ايضا وهذا ما تطرقت له الحكومة مؤخرا في جلسة مناقشة تعدد مصادر الدخل حيث اقرت بوجود مخاوف عديدة ما يستلزم ذلك البدء فعلا في برنامج نيابي حكومي جاد لتحقيق ذلك وذلك بتطلب دون شك اقرار وتعديل العديد من القوانين الاقتصادية. الجارية حتى تواكب هذه القوانين المرحلة المقبلة لاسيما مع اهمية وجود برنامج حكومي جديد قابل للتنفيذ. للمشاريع وخطط التنمية التي لازلنا نسمع عنها دون ان نراها

وذكر د. الخلفان ان مجلس الامة مطالب بهذا الصدد بانشاء لجنة برلمانية خاصة تشرف على خطط التنمية وتتابع سيرها وانجازها الى ان يتم تحقيق الرغبة الاميرية السامية بتحويل دولة الكويت لمركز تجاري ومالي مؤكدا ان مشاريع التنمية المتعددة من الممكن ان تسهم ايضا في علاج الكثير من القضايا الآنية لعل اهمها قضية البطالة مثلا من خلال تعيين العمالة الوطنية واعطائهم فرص وظيفية فيها تناسب مؤهلاتهم.

شدد على ضرورة رفع رواتب المتقاعدين سنويا بما لا يقل عن معدلات ارتفاع الأسعار

المطيري: الاستحقاق الأول لمجلس الأمة هو إقرار البديل الإستراتيجي للموظفين

طالب مرشح الدائرة الرابعة سعود سعد المطيري الحكومة بزيادة رواتب موظفي الدولة، حيث أن زيادة الأسعار في اضطراد مستمر لا يستطيع أن يتحمله المواطن الكويتي في ظل ارتفاع عدد أفراد الأسر.

واكد المطيري ان اول استحقاق على مجلس الامة في دور الانعقاد المقبل هو اقرار البديل الاستراتيجي للموظفين شريطة ان يحقق طموح المواطنين وتطلعاتهم. وقال المطيري يجب تفعيل الرقابة الحكومية على التجار الجشعين الذين يحتكرون بعض السلع ويسيطرون على السوق، مشيرا الى انه في غضون العامين الأخيرين ارتفعت بشكل مستمر الأسعار العالمية للنفط وارتفعت أسعار الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي، ما انعكس هذا على الدول النفطية –ومنها الكويت، في شكل زيادة هائلة في مواردها المالية وانخفاض موازي في قوة عملاتها الشرائية داخليا بسبب زيادة معدلات التضخم وارتفاع أسعار كل ما هو مستورد. واشار المطيري الى انه في ظل ارتفاع معدلات التضخم مؤخرا ما بين 6% – 8% سنويا وفقا لتقديرات البنك المركزي ، الامر الذي يعني أن المواطن ذو الدخل الثابت ينخفض مستواه المعيشي بنفس هذا القدر إن لم يحصل على زيادات تعادل معدلات الزيادة في الأسعار، لاسيما السلع الاستهلاكية والخدمات وأهمها إيجارات المساكن. لافتا الى ان الحكومة امامها خيارات عدة، فلا بد ان تتحرك من خلالها للقضاء والحد من هذه المشكلة ومنها المحافظة على أسعار السلع والخدمات التي تأثرت بموجة التضخم العالمية من خلال برامج المراقبة والتدخل الإداري وأما أن تترك آلية السوق تحدد الأسعار في حرية تحكمها قوى العرض والطلب.

وشدد المطيري على ضرورة ان ترفع رواتب المتقاعدين سنويا بما لا يقل عن معدلات ارتفاع الأسعار حفاظا على مستوى معيشة كبار السن الأكثر حاجة للرعاية والعلاج الطبي ، فضلا عن أن رفع مستوى الدعم المخصص للسلع والخدمات في ميزانية الدولة بنفس نسبة ارتفاع معدلات التضخم سنويا

### أكد أن تقارير ديوان المحاسبة أثبتت استمرار حرمان خزانة الدولة من ملايين الدنانير

# البغلي: مطلوب إجراءات عقابية ضد كل مسؤول حكومي تسبب في هدر المال العام

هشام البغلي

طالب مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية لمجلس الامة المهندس هشام البغلي الحكومة باجراءات عقابية ضد المسؤولين المتسببين في هدر المال العام في الوزارات ومحاسبة فئة القياديين في الدولة ممن تثبت تقارير ديوان المحاسبة مسؤوليتهم في استمرار وتكرار المخالفات الواردة في التقارير الرقابية لديوان المحاسبة مشيرا الى ان تقارير ديوان المحاسبة تثبت في كل سنه مالية هدر ملايين الدنانير في كل قطاعات الدولة الحكومية بل واستمرار هذا الهدر في السنوات التالية دون ان يكون هناك اي اجراء حكومي حازم ضد هؤلاء المتسببين

وتساءل البغلي عن اسباب عدم تطبيق القوانين والقرارات التي تهدف الحفاظ على المال العام في هذا الصدد ومنها القرار الذي اصدره مجلس الوزراء «بتوقيع العقوبات الواردة في نصوص و قوانين الخدمة المدنية على المتسببين في تكرار المخالفات» مبينا اننا نسمع عن محاربة الفساد والمفسدين ولم نسمع حتى الآن بمعاقبة اي مسؤول او قيادي فاسد

ورأى البغلي ان الحكومة مطالبة بتفعيل القانون الذي يجب ان يطبق على الجميع كما انه يجب على مجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية تحديدا اعتماد مبدأ الحزم مع اي قيادي في الدولة تثبت مسؤوليته عن مخالفات وزارته مبينا ان تقارير ديوان المحاسبة كفيلة بالاطاحة بالحكومة باكملها نتيجة لحرمان خزانة الدولة من ملايين الدنانير ولعل الادهى من ذلك نجد ان الديوان يطلب محاسبة المتسبب بهذه المخالفات الا ان الوزارة او الجهه الحكومة تتجاهل هذه المطلب وترفض تنفيذه وهذا نعيب على غياب الرقابة من قبل كل من مجلس الوزراء ومجلس الامة على هذا التجاهل طوال السنوات السابقة.

### أكدت أن الكويت ستظل مستهلكة ما لم تستغل الموارد البشرية والمالية طريقة صحيحة

# الرشود: مجلس الأمة مطالب بإصدار تشريعات تساهم في انفتاح الاقتصاد الكويتي

فاطمة صقر الرشود

■ لابد من إنشاء جهة يوكل إليها مراقبة إنشاء المشاريع مع ضرورة أن تكون مخرجات التعليم متوافقة مع سوق العمل

■ استغربت إصرار الحكومة على البطالة المقنعة التي تعج بها وزارات ومؤسسات الدولة!

رأت مرشحة الدائرة الثانية فاطمة صقر الرشود أن تخصيص مجلس أعلى أو هيئة مستقلة للاقتصاد لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية بات ضرورة ملحة لمواجهة التحديات مطالبة بتناغم السياسة الاقتصادية مع السياسة المالية والسياسة النقدية تالوث الدولة للنهوض بالاقتصاد.

وقالت الرشود في تصريح صحافي إن الكويت ستظل دولة مستهلكة إن لم يتم استغلال الموارد البشرية والمالية التي نتمتع بها فضلا عن تغيير سياسة الاحتكار التي تبقي الدولة دوما في خانة الدول المستهلكة ولن ننضم إلى مصاف الدول المصدرة إن ظلت السياسة الاقتصادية تراوح مكانها ومكبلة بقيود احتكار لا يمكنها الانعتاق منها.

وذكرت الرشود أن مجلس الأمة مطالب باصدار تشريعات تساهم في انفتاح الاقتصاد الكويتي وانشاء جهة يوكل إليها مراقبة انشاء المشاريع مع ضرورة أن تكون مخرجات التعليم متوافقة مع سوق العمل بدلا من سياسة التضخم الإداري التي تحمل الدولة أعباء هي في غنى عنها. واستغربت الرشود اصرار الحكومة على البطالة المقنعة التي تعج بها وزارات ومؤسسات الدولة لدرجة أن المكتب الواحد في الدائرة الحكومية يجلس عليه أكثر من موظف ويؤدون العمل نفسه داعية إلى انشاء كيانات اقتصادية منتجة تكون قيمة مضافة للعمل الوظيفي وتساهم في حل مشكلة البطالة الآخذة في التفاقم.

## المطيري : الاستحقاق الاول لمجلس الامة هو اقرار البديل الاستراتيجي للموظفين

طالب مرشح الدائرة الرابعة سعود سعد المطيري الحكومة بزيادة رواتب موظفي الدولة، حيث أن زيادة الأسعار في اضطراد مستمر لا يستطيع أن يتحمله المواطن الكويتي في ظل ارتفاع عدد أفراد الأسر.

واكد المطيري ان اول استحقاق على مجلس الامة في دور الانعقاد المقبل هو اقرار البديل الاستراتيجي للموظفين شريطة ان يحقق طموح المواطنين وتطلعاتهم. وقال المطيري يجب تفعيل الرقابة الحكومية على التجار الجشعين الذين يحتكرون بعض السلع ويسيطرون على السوق، مشيرا الى انه في غضون العامين الأخيرين ارتفعت بشكل مستمر الأسعار العالمية للنفط وارتفعت أسعار الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي، ما انعكس هذا على الدول النفطية –ومنها الكويت، في شكل زيادة هائلة في مواردها المالية وانخفاض موازي في قوة عملاتها الشرائية داخليا بسبب زيادة معدلات التضخم وارتفاع أسعار كل ما هو مستورد. واشار المطيري الى انه في ظل ارتفاع معدلات التضخم مؤخرا ما بين 6% – 8% سنويا وفقا لتقديرات البنك المركزي ، الامر الذي يعني أن المواطن ذو الدخل الثابت ينخفض مستواه المعيشي بنفس هذا القدر إن لم يحصل على زيادات تعادل معدلات الزيادة في الأسعار، لاسيما السلع الاستهلاكية والخدمات وأهمها إيجارات المساكن. لافتا الى ان الحكومة امامها خيارات عدة، فلا بد ان تتحرك من خلالها للقضاء والحد من هذه المشكلة ومنها المحافظة على أسعار السلع والخدمات التي تأثرت بموجة التضخم العالمية من خلال برامج المراقبة والتدخل الإداري وأما أن تترك آلية السوق تحدد الأسعار في حرية تحكمها قوى العرض والطلب.

### شدد على تطوير المناهج التعليمية

# العنزي: ما تشهده الأوضاع الإقليمية يتطلب تكاتف الجميع لتحريك عجلة التنمية المتعطلة

خالد العنزي

■ يجب تحسين مستوى الخدمات الصحية من خلال إنشاء المستشفيات والمستوصفات الحديثة

■ مخرجات التعليم في تزايد مستمر وعدد العاطلين عن العمل وصل إلى أكثر من 50 ألفا

. اكد مرشح الدائرة الثانية خالد زبن العنزي ان التازيم الذي شهدته الساحة السياسة في البلاد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تسبب بعدم الاستقرار السياسي في البلاد «واجهض البرامج والخطط الاقتصادية والاجتماعية».

واضاف ان ما تشهده الاوضاع الاقليمية يتطلب تكاتف الجميع لتحريك عجلة التنمية المتعطله منذ سنوات.

وطالب العنزي بتحسين مستوى الخدمات الصحية من خلال انشاء المستشفيات والمستوصفات الحديثة وتوفير احدث التقنيات والاجهزة الطبية ورفع مستوى الكوادر الطبية والتمريضية.

ودعا الى تطوير المناهج التعليمية والرقي بالعملية التربوية واسلوب التدريس وانشاء الجامعات والكليات المتخصصة.

وشدد على ضرورة دعم العمالة الوطنية ومخرجات التعليم التي وصفها بانها في تزايد مستمر مشيرا الى ان عدد العاطلين عن العمل وصل الى. اكثر من 50 الفا.

وطالب التمسك بثوابت الوحدة الوطنية التي تعد السمة البارزة للشعب الكويتي ونبذ الخلافات والصراعات والفتن التي يسعى البعض الى تاجيجها لايجاد الفرقة والانقسام بين اطياف المجتمع.

# «الشؤون» : ألزمنا التعاونيات بشراء الخضار المحلي من شركتين لأنهما المنفذان الوحيدان

قال الوكيل المساعد لشؤون التعاون في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور مطر المطيري هنا امس ان قرار الوزارة بالزام الجمعيات التعاونية شراء الخضار والفواكه من شركتين فقط جاء لانهما المنفذان الوحيدان لهذه المنتجات المحلية في الكويت.

واوضح المطيري في تصريح صحفي تعقيبا على ما نشر في بعض مواقع التواصل الاجتماعي ان منفذي التسويق الوحيدين لمنتجات الخضار والفواكه المحلية يتمثلان في صالة المزادات بشركة (وافر) في منطقة الصليبية واتحاد المزارعين في الأندلس.

واضاف ان هذين المنفذين هما اللذان يعتمد عليهما المزارعون في تسويق منتجاتهم من مزارع الوفرة والعبدلي مبينا ان الشركتين تنظمان المزادات فقط وليس لهما علاقة بعملية البيع او الشراء.

وذكر ان التعميم رقم ( 195 لسنة 2000 ) الصادر عن الوزارة يلزم الجمعيات التعاونية بضرورة الادارة المباشرة لنشاط الخضار والفواكه والغاء دور الوسيط المحتكر لعملية توريد الخضار والفواكه.

واوضح المطيري ان هذه الآلية تمت بالتنسيق والاتفاق مع اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ممثلة برؤساء الجمعيات ووزارة التجارة والصناعة مبينا انها تستهدف القضاء على الوسطاء في عملية شراء منتجات الخضار والفواكه مما يؤثر بالايجاب على تخفيض اسعارها بالجمعيات التعاونية.

واضاف أنه ستتم متابعة هذه الآلية لكي تتمكن الجمعيات التعاونية من توفير منتجات الخضار والفواكه في أسواقها بأسعار مناسبة وبأعلى جودة ممكنة.